مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

القانون والمجتمع: النظريات النقدية وقضايا معاصرة

عقيل يونس حسن[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]
طالبة دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]
عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]
ageelyounis1987@gamil.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 14/12/2025	مراجعة البحث: 07/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين القانون والمجتمع من خلال تحليل النظريات النقدية التي تتعامل مع هذه العلاقة، خصوصًا في سياق التوتر بين القانون باعتباره أداة لتنظيم المجتمع والأخلاق باعتبارها مرجعية للعدالة. يقدم البحث نقدًا لنظرية "فصل القانون عن الأخلاق"، حيث يرى المفكرون النقديون أن القانون ليس محايدًا كما تطرحه المدرسة الوضعية، بل هو أداة للسلطة الاجتماعية والاقتصادية، يساهم في تكريس الهيمنة الطبقية. بالإضافة إلى ذلك، يناقش البحث دور القانون في المجتمع المعاصر، ويطرح التساؤلات حول قدرته على تحقيق العدالة في ظل الاختلالات الاجتماعية والسياسية. من خلال البحث في النظريات النقدية مثل الماركسية، والفكر الفوكوي، ودراسات القانون النقدية (CLS)، يستعرض البحث كيف أن القانون يعكس مصالح الأقوياء في المجتمع أكثر من كونه تجسيدًا للعدالة العامة. كما يناقش كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية في تشكيل القوانين، ويفحص التطبيقات المعاصرة لهذه النظريات، مثل دور القوانين التجارية في العولمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القانون والمجتمع، النظريات النقدية، الماركسية، الفصل بين القانون والأخلاق، العدالة الاجتماعية، الهيمنة الطبقية.

Abstract

This research examines the relationship between law and society through an analysis of critical theories that address this relationship, particularly in the context of the tension between law as a tool for social organization and ethics as a reference for justice. The study critiques the theory of "separating law from ethics," where critical thinkers argue that law is not neutral as posited by the positivist school, but rather an instrument of social and economic power that reinforces class domination. Furthermore, the research discusses the role of law in contemporary society and raises questions about its ability to achieve justice amid social and political imbalances. By exploring critical theories such as Marxism, Foucauldian thought, and Critical Legal Studies (CLS), the study reviews how law reflects the interests of the powerful in society rather than being a manifestation of general justice. It also examines the impact of economic and cultural factors on the formation of laws and analyzes contemporary applications of these theories, such as the role of commercial laws in economic globalization.
Keywords: Law and Society, Critical Theories, Marxism, Separation of Law from Ethics, Social Justice, Class Domination.

المقدمة

في قلب كل مجتمع، ينبض القانون كإيقاع خفيّ ينظّم حركة الحياة اليومية، ويحدد ما يجوز وما لا يجوز، ما يُكافأ وما يُعاقَب عليه. غير أن هذا الإيقاع — الذي يبدو في ظاهره متزنًا ومحايدًا — يخفي خلفه صراعات ومعاني أبعد من مجرد نصوص جامدة أو قواعد مكتوبة. فالقانون، كما يقول المفكرون النقديون، ليس مرآة صافية تعكس الواقع الاجتماعي، بل هو في كثير من الأحيان أداة تشكّله وتعيد إنتاجه وفقًا لموازين القوة والمصلحة. وهنا تتبدّى المفارقة الكبرى: كيف يمكن للقانون أن يكون رمزًا للعدالة، وهو في الوقت ذاته ثمرة علاقات اجتماعية غير متكافئة؟

لقد درج الفكر القانوني الكلاسيكي على النظر إلى القانون باعتباره منظومة عقلانية ومنفصلة عن الصراعات الاجتماعية والسياسية، قائمة على مبادئ التجريد والعمومية والمساواة أمام النص. غير أن هذا التصور المثالي بدأ

CC BY

يتهاوى مع صعود النظريات النقدية[1] التي قلبت السؤال رأسًا على عقب: من يصنع القانون؟ ومن يخدم في الواقع؟ وهل يُمكن الحديث عن عدالة قانونية في مجتمع تغلب فيه المصالح الطبقية أو الهيمنة الثقافية[2] أو حتى التقنية؟

لقد جاءت هذه النظريات بدءًا من الماركسية[3]، مرورًا بميشيل فوكو[4]، وصولًا إلى تيار الدراسات القانونية النقدية (Critical Legal Studies)[5] لتفكك المسلمات الراسخة حول حياد القانون، وتكشف عن أبعاده كأداة للسلطة والضبط الاجتماعي[6]، أكثر من كونه ضمانة مجردة للعدالة. فالقانون، في جوهره، ليس كيانًا مفارقًا للمجتمع، بل هو نتاج تاريخي مشحون بالأيديولوجيا، يتشكل من خلال التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحكم المجتمعات في كل مرحلة.

إنّ تأمل العلاقة بين القانون والمجتمع يضعنا أمام سؤالٍ فلسفيّ بقدر ما هو واقعيّ: هل يُمكن للقانون أن يكون حقًا تجسيدًا للإرادة العامة، أم أنه يظل انعكاسًا لمصالح الفاعلين الأقوى في المجتمع؟ وإذا كان القانون وسيلة لتنظيم السلوك، فهل التنظيم دائمًا مرادف للعدالة، أم أنه قد يكون في أحيان كثيرة ستارًا لإدامة السيطرة؟ هذه التساؤلات لا تقف عند حدود التنظير، بل تمتد إلى قضايا معاصرة تمسّ جوهر حياتنا اليومية: من العدالة الاجتماعية، إلى حقوق الإنسان، إلى تأثير الذكاء الاصطناعي والعولمة على مفاهيم الحرية والمساءلة القانونية.

ولعلّ أهمية هذا المقال تكمن في أنه لا يكتفي بتقديم عرضٍ وصفي للعلاقة بين القانون والمجتمع، بل يسعى إلى قراءتها قراءة نقدية تكشف ما وراء الظاهر، وتضع القارئ أمام التوتر المستمر بين ما هو "قانوني" وما هو "عادل"، بين النظام كقيمة، والحرية كغاية. فالمجتمعات الحديثة — رغم تطورها المؤسسي والتشريعي — ما زالت تواجه التحدي ذاته الذي واجهته المجتمعات القديمة: كيف نُوازن بين سلطة القانون وحيوية المجتمع؟ وكيف نمنع أن يتحول القانون من أداة لحماية الإنسان إلى وسيلة لتطويعه؟

في ضوء ذلك، يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على النظريات النقدية التي تناولت العلاقة المعقدة بين القانون والبنية الاجتماعية، ثم الانتقال إلى دراسة بعض القضايا المعاصرة التي تُظهر هذا التداخل بوضوح، مثل العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وتحديات الثورة الرقمية. والغاية ليست في تقديم إجابات نهائية، بل في فتح أفق للتفكير النقدي الذي يُعيد النظر في موقع القانون من المنظومة الاجتماعية، بوصفه كيانًا حيًا يتأثر ويتفاعل، لا مجرد نصٍ فوقيّ يُملى من الأعلى.

فالقانون، في النهاية، ليس لغة الدولة وحدها، بل هو لغة المجتمع بكل تناقضاته وطموحاته، لغة تُترجم الصراع الإنساني بين الحاجة إلى النظام والرغبة في الحرية. ومن هنا يبدأ التفكير النقدي الحقيقي: حين ندرك أن العدالة ليست في النص فقط، بل في القدرة على مساءلته.

---

[1] – تيار فكري نشأ في منتصف القرن العشرين، يهدف إلى نقد البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة، ويُبرز كيف تُسهم المؤسسات — ومن ضمنها القانون — في إنتاج الهيمنة أو إعادة إنتاجها.

[2] – مفهوم طوّره أنطونيو غرامشي، يشير إلى سيطرة فكرية وقيمية تمارسها الطبقات المهيمنة، تجعل القيم السائدة تُقبل بوصفها "طبيعية" أو "عقلانية".

[3] – مقاربة ترى أن القانون انعكاس للبنية الاقتصادية للمجتمع، وأنه يُستخدم للحفاظ على مصالح الطبقة المهيمنة ضمن النظام الرأسمالي.

[4] – فيلسوف فرنسي (1926–1984)، اهتم بتحليل علاقة السلطة بالمعرفة، واعتبر أن القانون من أدوات "الضبط الاجتماعي" التي تشكّل سلوك الأفراد وممارساتهم ضمن منظومات القوة.

[5] – حركة فكرية نشأت في الجامعات الأمريكية في السبعينيات، تؤكد أن القانون ليس محايدًا أو موضوعيًا، بل يعكس توجهات سياسية وأيديولوجية محددة، ويجب تفكيكه نقديًا.

[6] – مجموعة الوسائل القانونية وغير القانونية التي تُستخدم لتنظيم سلوك الأفراد وضمان امتثالهم للقواعد الاجتماعية.

CC BY

النظريات النقدية للقانون

النظرية الماركسية في تحليل العلاقة بين القانون والمجتمع

تُعَدّ النظرية الماركسية من أهمّ المقاربات الفكرية التي تناولت العلاقة بين القانون والمجتمع من منظور نقدي جذري، إذ ترى أنّ القانون ليس بناءً محايدًا أو تجريدًا عقلانيًا كما تصوّره المدارس الوضعية، بل هو انعكاس للبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وأداة في يد الطبقة المهيمنة تُكرِّس من خلالها مصالحها وتعيد إنتاج علاقات السيطرة الطبقية داخل المجتمع([1]). فماركس وإنجلز، في تحليلهما التاريخي للمجتمعات، اعتبرا أن البنية الفوقية[2] — بما فيها القانون والدولة — تنشأ وتتطور تبعًا للبنية التحتية[3] المتمثلة في نمط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية([4]). ومن ثمّ، فالقانون ليس إلا تجسيدًا للإرادة الطبقية المهيمنة التي تتخذ شكلًا عامًا ومجرّدًا يَظهر بمظهر الحياد والمشروعية.

يرى الماركسيون أن القانون يؤدي وظيفة مزدوجة: فهو من جهة أداة قمع تستخدمها الدولة لضبط الطبقات الدنيا وحماية الملكية الخاصة، ومن جهة أخرى أداة أيديولوجية تبرر هذا القمع عبر خطاب العدالة والمساواة أمام القانون([5]). وهكذا، يصبح القانون في التحليل الماركسي أداة لإدامة الهيمنة، لا وسيلة لتحقيق العدالة المجردة. وهذا ما يوضحه إحسان محمد الحسن حين يبيّن أنَّ النصوص القانونية تُصاغ في ضوء موازين القوى الاجتماعية، وأن الحياد القانوني ليس إلا واجهة لتوازن مؤقت بين المصالح الطبقية([6]).

لقد قدّم إميل دوركايم — رغم اختلافه مع الماركسية — تصورًا اجتماعيًا للقانون باعتباره تعبيرًا عن الضمير الجمعي، إلا أن المدرسة الماركسية وجّهت نقدًا لهذا الطرح، معتبرة أن «الضمير الجمعي» نفسه ليس سوى انعكاس للأيديولوجيا السائدة([7]). فالقانون في منظور ماركسي لا يُعبّر عن إرادة جماعية محايدة، بل عن إرادة طبقية تُفرض باسم الجماعة. وتستند هذه الرؤية إلى ما يسميه كارل ماركس بـ«الوعي الزائف»[8]، أي تلك البنية الفكرية التي تَحجب العلاقات الحقيقية للاستغلال خلف أقنعة قانونية وأخلاقية([9]).

وقد تطوّر التحليل الماركسي للقانون مع منظّري مدرسة فرانكفورت الذين أعادوا قراءة القانون ضمن سياق السلطة والمعرفة، مثل هربرت ماركيوز الذي رأى أن الدولة الحديثة قد طوّرت آليات جديدة للضبط الاجتماعي من خلال مؤسسات قانونية تبدو عقلانية، لكنها تعمل فعليًا على إعادة إنتاج الخضوع الاجتماعي([10]). وبهذا، أصبحت الماركسية

---

[1] – سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، القاهرة، 1983.

[2] – هي المنظومة الفكرية والمؤسساتية التي تنشأ فوق القاعدة الاقتصادية للمجتمع وتشمل القانون، الدولة، الدين، والأيديولوجيا. تُعدّ انعكاسًا للمصالح الطبقية المهيمنة التي تتحكم في البنية التحتية. القانون في هذا السياق يُعتبر أداة لإدامة هذه المصالح.

[3] – يُقصد بها في الفكر الماركسي الأساس الاقتصادي للمجتمع، أي مجموع علاقات الإنتاج (العمال، الرأسماليون، وسائل الإنتاج). وهي التي تُحدّد طبيعة "البنية الفوقية" كالسياسة، والثقافة، والقانون. يرى ماركس أن أي تغيّر في البنية التحتية يؤدي حتمًا إلى تغيّر في البنية الفوقية.

[4] – فيصل محمد البحيري، القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند إميل دوركايم، مركز الدراسات العربية، القاهرة، 2018.

[5] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، دار وائل، عمّان، 2008.

[6] – المرجع نفسه.

[7] – فيصل البحيري، القانون والمجتمع، مرجع سابق.

[8] – مفهوم ماركسي يصف حالة إدراك مشوّه للواقع الاجتماعي، حيث تتبنى الطبقات المقهورة منظومة القيم والمفاهيم التي تبرّر استغلالها. القانون في كثير من الأحيان يُسهم في تكريس هذا الوعي عبر ادعاء الحياد والعدالة الشكلية.

[9] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر، دار لوسيل، القاهرة، 2018.

[10] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، بيروت، 1993.

CC BY

الجديدة تربط بين الاقتصاد السياسي للسلطة وبين أنماط المراقبة القانونية الحديثة، كما أشار ميشيل فوكو لاحقًا في نقده لآليات السلطة القانونية([1]).

أما على المستوى العربي، فقد تلقّت النظرية الماركسية حضورًا واسعًا في الدراسات القانونية والاجتماعية التي سعت إلى تحليل علاقة القانون بالبنية الاقتصادية في المجتمعات النامية. فسمير نعيم أحمد في كتابه علم الاجتماع القانوني يؤكد أن القانون العربي في كثير من الأحيان يُترجم مصالح النخب السياسية والاقتصادية المسيطرة أكثر مما يعبّر عن حاجات المجتمع الحقيقية([2]). ويذهب محمد حسن حسن في دراسته حول النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز إلى أن الماركسية لم تزل صالحة لتفسير ظاهرة الاغتراب القانوني المعاصر[3]، حيث يتحول القانون إلى سلطة منفصلة عن الإنسان بدلاً من أن يكون تعبيرًا عن إنسانيته([4]).

ومن التطبيقات المعاصرة للتحليل الماركسي للقانون، ما نشهده اليوم في ظل العولمة الاقتصادية؛ إذ أصبحت القوانين التجارية والاستثمارية تُصاغ غالبًا لحماية مصالح الشركات الكبرى، تحت مظلة الشرعية القانونية، في حين تتراجع الوظيفة الاجتماعية للقانون في حماية الفئات الضعيفة([5]). ويُشير تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية إلى أن الإصلاح القانوني في البلدان العربية ظلّ في أغلبه شكليًا لأنه لم يمسّ البنية الاقتصادية التي تُنتج اللامساواة([6]).

وعليه، يمكن القول إن النظرية الماركسية قدّمت إسهامًا حاسمًا في كشف البنية الطبقية[7] للقانون، ووضعت الأساس لمدارس نقدية لاحقة مثل الدراسات القانونية النقدية (CLS) التي تبنّت فكرة أن الحياد القانوني مجرد أسطورة تخفي وراءها علاقات السلطة([8]). غير أنّ الماركسية، على الرغم من عمقها التحليلي، لم تسلم من النقد؛ فقد اتُّهمت بإهمال الجانب الثقافي والرمزي في فهم القانون، وهو ما حاولت النظريات اللاحقة تداركه عبر دمج التحليل الأيديولوجي بالتحليل الخطابي والمعرفي.

إن القيمة الدائمة للماركسية لا تكمن في تقديم بديل قانوني جاهز، بل في قدرتها على إثارة الوعي النقدي إزاء العلاقة المضمَرة بين العدالة والسلطة، بين النص القانوني والواقع الاجتماعي، وهو ما يجعلها حتى اليوم مرجعًا أساسيًا لأي مشروع يسعى إلى فهم القانون لا كأداة حكم فقط، بل كنتاج لصراع اجتماعي مستمر([9]).

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق.

[3] – مأخوذ من مفهوم "الاغتراب" عند ماركس، ويشير إلى شعور الأفراد بأن القانون أصبح قوة خارجة عنهم، غريبة عن حاجاتهم، تتحكم فيهم بدلاً من أن تعبر عنهم. هذا المفهوم طوّره مفكرو مدرسة فرانكفورت مثل هربرت ماركيوز في تحليلهم للمجتمع الصناعي الحديث.

[4] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق.

[5] – طارق عبد الرحمن، القانون والمجتمع؛ ثقافة قانونية في التشريعات الإماراتية، دار الآفاق العلمية، دبي، 2024.

[6] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، برلين، 2021.

[7] – مصطلح يشير إلى السيطرة غير المباشرة التي تمارسها الطبقة الحاكمة ليس فقط عبر القوة المادية، بل عبر الإقناع الثقافي والأيديولوجي. في المجال القانوني، تتحقق الهيمنة حين تتقبّل الجماعات الاجتماعية قواعد القانون وكأنها تمثّل إرادتها العامة.

[8] – المرجع نفسه.

[9] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق.

CC BY

فوكو والسلطة/المعرفة[1]: القانون كأداة للمراقبة والانضباط

يُعدّ ميشيل فوكو من أبرز المفكرين الذين أعادوا صياغة مفهوم القانون من منظور مختلف جذريًا عن التصورات التقليدية، سواء القانونية الوضعية أو الماركسية الكلاسيكية. فبينما ركزت الماركسية على القانون بوصفه انعكاسًا للبنية الاقتصادية، تجاوز فوكو هذا الفهم ليُقدّم قراءة معرفية – سلطوية للقانون، باعتباره جزءًا من منظومة المراقبة[2] والانضباط التي تنتج الذوات وتشكّل الأفراد وفق منطق السلطة والمعرفة([3]). لم يعد القانون عند فوكو مجرد نص يُعبّر عن إرادة طبقية أو سيادية، بل صار شبكة من الخطابات والإجراءات تُمارَس عبر مؤسسات المجتمع الحديثة كالمدرسة والسجن والمستشفى والمحكمة([4]).

يرى فوكو أن السلطة ليست شيئًا مملوكًا من قبل الدولة أو الطبقة، بل هي شبكة من العلاقات المتغلغلة في جميع مفاصل المجتمع([5]). ومن ثم فإن القانون ليس رأس هذه السلطة، بل هو أحد أدواتها وأشكالها التنظيمية التي تُشرعن الضبط الاجتماعي. ففي كتاباته حول المراقبة والعقاب، يبيّن فوكو كيف تحوّلت المجتمعات من ممارسة العقوبة الجسدية العلنية إلى أنماط أكثر "تمدنًا" من السيطرة، مثل المراقبة المستمرة والانضباط الذاتي([6]). هذه التحولات، برأيه، لا تمثل تقدّمًا أخلاقيًا بقدر ما تعكس تحوّلًا في آليات السلطة من القهر الخارجي إلى المراقبة الداخلية. فالقانون هنا يعمل على جعل الأفراد يراقبون أنفسهم طوعًا باسم "النظام" و"الانضباط"[7].

وإذا كان ماركس يرى في القانون أداة طبقية تخدم مصالح اقتصادية محددة، فإن فوكو يرى أنه أداة إنتاج للمعرفة والسلوك، أي أن القانون لا يكتفي بتنظيم العلاقات، بل يكوّن الذوات القانونية ذاتها. هذا الارتباط بين السلطة والمعرفة هو جوهر أطروحة فوكو؛ إذ لا يمكن فصل السلطة عن المعرفة، فكل معرفة هي فعل سلطة، وكل سلطة تنتج معرفة تبرّر وجودها([8]). ومن خلال هذه العلاقة، يصبح القانون وسيلة لإنتاج "الحقيقة القانونية" التي تُحدّد ما هو مشروع وما هو محظور، ومن هو السوي ومن هو المنحرف([9]).

لقد أثّر فكر فوكو في العديد من الاتجاهات النقدية اللاحقة، خصوصًا في إطار الدراسات القانونية النقدية (CLS) التي تبنّت مقولته بأن القانون ليس محايدًا، بل هو خطاب يُسهم في إعادة إنتاج البنى السلطوية([10]). كما وجد فكر فوكو صدى في الفكر العربي المعاصر، حيث تناول عدد من الباحثين علاقة القانون بالسلطة في سياق المجتمعات العربية،

---

[1] – مفهوم مركزي عند ميشيل فوكو، يشير إلى الترابط العضوي بين ممارسة السلطة وإنتاج المعرفة. فالمعرفة لا تكون محايدة، بل تُنتَج داخل علاقات السلطة وتُستخدم لتثبيتها، كما أن السلطة تعتمد على المعرفة لتشكيل الأفراد وضبطهم.

[2] – مفهوم فوكوي مستوحى من نموذج "البانوبتيكون" (Panopticon) — وهو تصميم للسجون يتيح للمراقِب رؤية الجميع دون أن يُرى — ويرمز إلى التحول في المجتمعات الحديثة من القمع المباشر إلى المراقبة المستمرة التي تولّد الطاعة الذاتية.

[3] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر، دار لوسيل، القاهرة، 2018.

[4] – المرجع نفسه.

[5] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، بيروت، 1993.

[6] – المرجع نفسه.

[7] – آلية من آليات السلطة الحديثة كما وصفها فوكو، تقوم على مراقبة الأفراد وتطويع أجسادهم وسلوكهم بوسائل دقيقة وغير عنيفة، مثل التعليم، التنظيم، والتقنين الإداري، بدلاً من العقوبة الجسدية المباشرة.

[8] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية، مرجع سابق.

[9] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، دار وائل، عمّان، 2008.

[10] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، برلين، 2021.

CC BY

مُبرزين كيف تُستخدم النصوص القانونية كآليات لتقييد الحريات وتطويع المجال العام([1]). يشير كلثم عبد الرحمن في دراستها عن مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي إلى أن فوكو قدّم نموذجًا متقدمًا لفهم القانون ليس بوصفه مؤسسة جامدة، بل منظومة ثقافية تنتج الطاعة من خلال المعرفة والانضباط([2]).

أما محمد حسن حسن في كتابه النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز فيقارن بين فوكو وماركيوز من حيث نظرتهما إلى الدولة الحديثة؛ فكلاهما يرى أن المؤسسات القانونية أصبحت أدوات لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي عبر وسائل تبدو "عقلانية" و"علمية"، بينما تخفي في جوهرها عمليات دقيقة للهيمنة الفكرية والسياسية([3]). وهذا ما جعل فكر فوكو مرجعًا مهمًا لتفكيك العلاقة بين القانون والحداثة، إذ كشف أن الحداثة القانونية لم تلغِ العنف، بل نقلته إلى مستوى رمزي أكثر خفاءً وأشدّ فاعلية.

وفي السياق العربي، يرى سمير نعيم أحمد أن المفهوم الفوكوي للسلطة يمكن تطبيقه على تحليل الواقع القانوني العربي، حيث تُمارس السلطة عبر بنية مؤسساتية معقدة، تجعل الامتثال للقانون ليس ناتجًا عن الإكراه المباشر فحسب، بل عن اقتناع اجتماعي راسخ بضرورة الطاعة([4]). وهكذا يتحول القانون من مجرد نص إلى منظومة قيمية ومعرفية تُعيد إنتاج الشرعية السياسية والاجتماعية في آنٍ واحد.

لقد فتح فوكو بابًا جديدًا للتفكير في القانون بوصفه خطابًا للسلطة لا يمكن عزله عن المعرفة، وعن المؤسسات التي تُشكّل وعي الأفراد وسلوكهم. فالقانون، وفق هذا المنظور، ليس حارسًا على المجتمع بل هو أحد وسائل تشكيله، إذ يُنظّم الجسد والعقل والسلوك معًا، ويُحوّل الطاعة إلى ممارسة داخلية مستبطنة. هذه الرؤية، كما يرى المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية، تُساعد على فهم طبيعة "الضبط القانوني"[5] في المجتمعات الحديثة، حيث تغدو المراقبة الذاتية أشدّ فعالية من العقوبة المباشرة([6]).

وفي النهاية، يمكن القول إن فوكو أعاد صياغة فهمنا للقانون من منظور نقدي عميق، إذ كشف عن وجهه الخفي كأداة للانضباط والإنتاج المعرفي، لا مجرد منظومة لتنظيم العدالة. فالقانون في فكر فوكو هو جزء من جهاز ضخم لإنتاج الطاعة، يتغلغل في المؤسسات والخطابات والممارسات اليومية، ليشكّل في النهاية الإنسان المطيع، المراقب لنفسه، المندمج في نظام السلطة الحديثة([7]).

الدراسات القانونية النقدية (CLS) القانون كخطاب أيديولوجي للسلطة

ظهرت حركة الدراسات القانونية النقدية في سبعينيات القرن العشرين، بوصفها تطورًا فكريًا للنقد الماركسي والفوكوي معًا، وسعيًا لتفكيك الأسس الليبرالية التي جعلت من القانون مؤسسة تدّعي الحياد والعقلانية بينما تمارس وظيفة سياسية

[1] – المرجع نفسه.

[2] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية، مرجع سابق.

[3] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق.

[4] – سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، القاهرة، 1983.

[5] – عملية تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد للحفاظ على النظام الاجتماعي. في فكر فوكو، يتحقق الضبط من خلال مؤسسات مثل المدرسة والمستشفى والسجن، التي تُنتج الطاعة عبر مزيج من المعرفة والانضباط لا عبر القهر وحده.

[6] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، مرجع سابق.

[7] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق.

CC BY

وأيديولوجية عميقة([1]). وقد نشأت هذه المدرسة في الولايات المتحدة على أيدي مفكرين أمثال روبرتو أنغر ودنكان كينيدي ومارك تَشنيت، لكنها وجدت امتدادها في الفكر العربي الحديث من خلال محاولات نقد القانون بوصفه خطابًا للسلطة، لا مجرد أداة لتنظيم المجتمع([2]).

ترى هذه الدراسات أن القانون ليس كيانًا محايدًا أو علميًا كما تزعم النظرية الوضعية، بل هو بناء اجتماعي مشحون بالقيم والمصالح، يُعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية عبر خطاب المساواة الشكلية([3]). ويذهب الباحث إحسان محمد الحسن إلى أن ما يسمى بـ«سيادة القانون» يخفي خلفه شبكة من الامتيازات التي تمنح الشرعية للفئات المسيطرة في المجتمع، مما يجعل القانون أداةً لإدامة الوضع القائم بدلًا من تغييره([4]). في هذا الإطار، تُعدّ الحركة النقدية القانونية استمرارًا للنقد الماركسي ولكن بمفاهيم جديدة، إذ تركّز على تحليل الخطاب القانوني ذاته باعتباره وسيلة لإنتاج الهيمنة الفكرية والسياسية.

إنّ أبرز إسهام لحركة الدراسات القانونية النقدية يتمثل في نزع القداسة عن القانون، عبر تفكيك مقولاته الكبرى مثل الحياد، والعقلانية، والموضوعية، وبيان كيف أن كل قاعدة قانونية تنطوي على افتراضات قيمية وسياسية مسبقة([5]). فالقانون في نظرهم لا يُطبّق بموضوعية، بل يتم تأويله دائمًا في ضوء السياقات السياسية والاجتماعية. وهذا ما يفسر، بحسب سمير نعيم أحمد، التناقض بين نصوص القانون وروحه، وبين العدالة المعلنة والواقع الاجتماعي المعيش([6]). ومن المفاهيم المركزية في هذا التيار ما يُعرف بـ "إعادة التفسير" (Reinterpretation)، أي أن القانون لا يملك معنى ثابتًا، بل تتغيّر دلالاته بتغير موقع الفاعلين الاجتماعيين([7]). وهكذا فإن القضاء، الذي يُفترض أنه يُطبّق القانون بموضوعية، يُصبح في الحقيقة فاعلًا سياسياً يشارك في إنتاج المعاني القانونية التي تخدم مصالح معينة. وقد لاحظ محمد حسن حسن أن هذا المنظور يلتقي مع فكر هربرت ماركيوز حول "العقل الأداتي"، حيث تتحول المفاهيم القانونية إلى أدوات لخدمة النظام الاجتماعي بدلًا من مساءلته([8]).

في السياق العربي، تأثر العديد من الباحثين بهذا الاتجاه، خصوصًا أولئك الذين تناولوا مسألة العدالة القانونية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية. ففي مجموعة الأبحاث الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية تحت عنوان دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، تم التأكيد على أن القانون العربي يعاني من أزمة "الحياد الزائف"، إذ يُستخدم كخطاب لتبرير السلطة أكثر مما يُستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية([9]). ويشير التقرير نفسه إلى أن هذا

[1] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، بيروت: دار التنوير، 1993، ص. 95.

[2] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، برلين، 2021، ص. 40.

[3] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، عمّان: دار وائل، 2008، ص. 118.

[4] – المرجع نفسه، ص. 122.

[5] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر، القاهرة: دار لوسيل، 2018، ص. 75.

[6] – سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، القاهرة: دار المعارف، 1983، ص. 89.

[7] – فيصل محمد البحيري، القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند إميل دوركايم، القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2018، ص. 56.

[8] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص. 101.

[9] – المركز الديمقراطي العربي، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، مرجع سابق، ص. 43.

CC BY

الشكل من القانون يعكس ضعف البنية الديمقراطية، حيث تُصاغ التشريعات غالبًا استجابةً لمتطلبات السلطة التنفيذية لا لاحتياجات المجتمع المدني([1]).

من جهة أخرى، تُقدِّم كلثم عبد الرحمن في كتابها النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر تحليلًا مقارنًا بين مدرسة فرانكفورت والدراسات القانونية النقدية، مؤكدة أن كليهما يتقاطع في فكرة "العقل المسطّح" الذي يختزل الإنسان إلى كائن قانوني منضبط، ويُقصي القيم الإنسانية من الخطاب القانوني([2]). وترى أن هذا المنظور يمكن أن يُسهم في بلورة فكر قانوني عربي نقدي، يعيد التفكير في وظيفة القانون لا بوصفه سلطة فوقية، بل علاقة اجتماعية مفتوحة على الصراع والتعددية.

ويشير فيصل محمد البحيري إلى أن الحركة النقدية القانونية تسعى إلى "إعادة إنسنة القانون"، أي تحريره من الطابع البيروقراطي الجامد، وجعله أداة للنقد الاجتماعي والسياسي بدلًا من أن يكون غاية في ذاته([3]). وبهذا المعنى، فإن الدراسات القانونية النقدية لا تهدف إلى إلغاء القانون، بل إلى كشف حدوده وتناقضاته، والدعوة إلى قانون ديمقراطي يعكس التعدد الاجتماعي بدلًا من أن يُخضعه([4]).

يمكن القول في الختام إن حركة الدراسات القانونية النقدية قدّمت انعطافة فكرية حاسمة في فهم القانون، إذ نزعت عنه هالة الحياد الموضوعي وكشفت عن أبعاده الأيديولوجية والسياسية. فهي لم تكتفِ بالنقد الماركسي للطبقية، بل تجاوزته إلى تحليل الخطاب القانوني نفسه كآلية لإنتاج المعنى والسلطة معًا([5]). ومن هنا، تشكّل هذه المدرسة اليوم مرجعًا أساسيًا لكل من يسعى إلى بناء وعي قانوني نقدي يربط بين العدالة والقوة والمعرفة، بوصفها ثلاثية لا تنفصل في أي نظام قانوني معاصر([6]).

حقوق الإنسان: مراجعة نقدية للأسس السياسية والاقتصادية التي تحدد نطاق الحقوق

تُعَدّ حقوق الإنسان من أبرز المفاهيم التي اكتسبت قداسة في الخطاب القانوني والسياسي المعاصر، غير أن المقاربة النقدية — في امتدادها الماركسي والفوكوي والدراسات القانونية النقدية — تُعيد النظر في هذه القداسة، معتبرة أن حقوق الإنسان ليست مجرد مبادئ كونية خالدة، بل هي نتاج تاريخي مشروط بالبنى السياسية والاقتصادية التي تنتجها وتحدّد مداها([7]). فبدلًا من النظر إلى الحقوق كقيم طبيعية سابقة على الدولة، ترى المقاربة النقدية أن الدولة والاقتصاد يشكّلان الإطار الذي يُحدّد من يملك الحقّ في "الحقّ"، ومن يُستثنى منه([8]).

[1] – المرجع نفسه، ص. 47.

[2] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية، مرجع سابق، ص. 64.

[3] – فيصل محمد البحيري، القانون والمجتمع، مرجع سابق، ص. 131.

[4] – المرجع نفسه، ص. 138.

[5] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص. 141.

[6] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص. 147.

[7] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، بيروت: دار التنوير، 1993، ص. 109.

[8] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، عمّان: دار وائل، 2008، ص. 112.

CC BY

في السياق الماركسي، اعتُبرت فكرة "الحقوق" ذاتها انعكاسًا لمرحلة تاريخية من تطور الرأسمالية، حيث وُضعت لتكريس الملكية الخاصة وحماية حرية السوق، لا لتحقيق المساواة الفعلية بين البشر([1]). فماركس في نقده لما يُعرف بـ«إعلان حقوق الإنسان والمواطن» يرى أن هذه الحقوق تُعبّر عن الإنسان الفردي الأناني — إنسان السوق — الذي يفصل ذاته عن الجماعة ويطالب بحرية التملك لا بحرية التحرر([2]). ومن هذا المنظور، فإن حقوق الإنسان لم تكن في بدايتها سوى تعبير قانوني عن منطق الرأسمالية، أكثر منها تجسيدًا للعدالة الاجتماعية.

وتُشير كلثم عبد الرحمن في دراستها عن مدرسة فرانكفورت إلى أن الحقوق في المجتمعات الليبرالية الحديثة أصبحت جزءًا من "العقل الأداتي"، إذ تُستخدم شعاراتها لتبرير الوضع القائم، لا لتغييره([3]). فحين تتحوّل الحقوق إلى أدوات للسيطرة الخطابية، تفقد بعدها التحرّري وتتحوّل إلى لغة تُخدّر الوعي الجمعي، لأن النظام الذي ينتجها هو نفسه الذي يحدّد سقفها([4]). وهكذا تُصبح المطالبة بالحق محكومة بلغة النظام السياسي ذاته، وهو ما يجعلها ممارسة من داخل السلطة، لا ضدّها.

أما من منظور ميشيل فوكو، فإن حقوق الإنسان ليست سوى جزء من منظومة السلطة/المعرفة التي تُعيد إنتاج الفرد المطيع([5]). فخطاب الحقوق — برغم مظهره الإنساني — يُمارس شكلاً من أشكال الانضباط، إذ يُحدّد ما هو "مسموح" وما هو "محظور" تحت غطاء القانون والحرية([6]). ويذهب فوكو إلى أن الدولة الحديثة لم تتخلّ عن السيطرة على الجسد الإنساني، بل أعادت تشكيلها من خلال مؤسسات قانونية وصحية وتعليمية تدّعي حماية الإنسان بينما تُنظّمه وتضبطه([7]).

تُبرز الدراسات القانونية النقدية هذا التناقض بوضوح، إذ ترى أن الخطاب الحقوقي في جوهره سياسي وأيديولوجي، وأن الحقوق لا تُوزّع بموضوعية، بل وفق توازنات القوى([8]). ففي المجتمعات التي تُهيمن عليها النخب الاقتصادية والسياسية، تُستخدم القوانين الحقوقية لشرعنة السلطة بدلًا من تقييدها([9]). ويشير المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية إلى أن معظم الدساتير العربية التي تتبنّى نصوصًا واسعة عن الحريات والحقوق تُفرغها في التطبيق العملي من مضمونها بفعل القيود الأمنية أو الاقتصادية([10]). وهنا يتجلى المعنى النقدي العميق: الحقوق ليست ما يُكتب في النص، بل ما يُسمح بممارسته اجتماعيًا وسياسيًا.

ويُضيف إحسان محمد الحسن أن الحديث عن "حقوق الإنسان" في غياب العدالة الاجتماعية يظلّ ناقصًا، لأن الحقوق لا تُمارس إلا بقدر ما تسمح به البنية الاقتصادية([11]). فحرية التعبير لا معنى لها إن حُرم الإنسان من التعليم،

---

[1] – المرجع نفسه، ص. 111.

[2] – كارل ماركس في عرض سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، القاهرة: دار المعارف، 1983، ص. 113.

[3] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر، القاهرة: دار لوسيل، 2018، ص. 79.

[4] – المرجع نفسه، ص. 82.

[5] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص. 94.

[6] – المرجع نفسه، ص. 97.

[7] – كلثم عبد الرحمن، النظرية النقدية، مرجع سابق، ص. 101.

[8] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية، دراسات في الديمقراطية ونقد القانون، برلين، 2021، ص. 53.

[9] – المرجع نفسه، ص. 58.

[10] – المرجع نفسه، ص. 45.

[11] – إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص. 128.

CC BY

والحق في الملكية لا معنى له إن حُرم من وسائل الإنتاج. ومن ثمّ، فإن المساواة الشكلية أمام القانون ليست ضمانة للمساواة الواقعية أمام الحياة. لذلك يؤكد الحسن على ضرورة إعادة تعريف الحقوق من منظور اجتماعي يربطها بالعدالة، لا بالملكية الفردية([1]).

وفي ضوء هذا التحليل، تدعو المقاربة النقدية إلى تحرير مفهوم حقوق الإنسان من أسسه الليبرالية الضيقة، والانفتاح على مقاربات تضع في الاعتبار البعد البنيوي للظلم — أي أن التمييز ليس فقط في التطبيق، بل في التصميم ذاته([2]). وهذا ما عبّر عنه سمير نعيم أحمد حين أشار إلى أن التشريعات العربية بحاجة إلى "إصلاح نقدي جذري" يربط بين الحقوق والحاجات الاجتماعية الفعلية، لا بالمواثيق المجردة التي لا تُترجم على أرض الواقع([3]).

وهكذا، تكشف المقاربة النقدية أن حقوق الإنسان — كما تُمارَس وتُقنَّن — ليست نهاية التاريخ القانوني، بل لحظة يجب تفكيكها وفهمها في ضوء علاقات السلطة والاقتصاد. فهي ليست "معطًى طبيعيًا" بل بناء سياسي واقتصادي مشروط، يمكن أن يتحوّل من أداة تحرير إلى أداة ضبط، إذا ما بقي رهينًا بمنطقه المؤسسي دون مساءلة. إنّ القيمة الحقيقية للحقوق لا تكمن في إعلانها، بل في نقدها الدائم، وإعادة ربطها بإنسانية الإنسان لا بسلطة الدولة([4]).

الخاتمة

يُظهر التأمل في العلاقة بين القانون والمجتمع، من منظور النظريات النقدية، أن القانون ليس كيانًا محايدًا أو مجرد أداة لتنظيم العلاقات بين الأفراد، بل هو نتاجٌ اجتماعيّ وسياسيّ واقتصاديّ يعكس موازين القوة داخل المجتمع. فالقانون، في جوهره، هو تعبير عن بنية المصالح المهيمنة التي تحدّد ما يُعتبر عدلًا وما يُعدّ انحرافًا، وهو ما يجعل الخطاب القانوني مرآةً تعكس طبيعة السلطة أكثر مما تُعبّر عن إرادة المجتمع ككل.

لقد أظهرت الماركسية أن القانون يُسهم في إعادة إنتاج البنية الطبقية والاقتصادية، ويعمل على حماية مصالح الفئات المسيطرة من خلال منظومة قانونية تبدو محايدة في ظاهرها. أما فوكو فقد كشف الوجه الانضباطي للقانون، مبيّنًا أنه ليس أداة ردع فحسب، بل وسيلة دقيقة لتشكيل الأفراد وضبط سلوكهم عبر شبكة من المؤسسات التي تمارس المراقبة تحت شعار النظام والحرية. وجاءت حركة الدراسات القانونية النقدية لتُكمل هذا المسار، مؤكدة أن القانون يحمل في طيّاته توجهات أيديولوجية خفيّة تبرّر علاقات السلطة وتُعيد إنتاجها.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن النظريات النقدية قد أعادت تعريف وظيفة القانون من كونه سلطة مفروضة إلى كونه ميدانًا للصراع الاجتماعي والمعرفي. فهي لا تكتفي بالنقد من أجل الهدم، بل تسعى إلى كشف حدود القانون وإمكانياته، وإلى توجيهه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية الفعلية بدلًا من الاكتفاء بالعدالة الشكلية. فالقانون الذي ينغلق على ذاته يفقد معناه الإنساني، أما القانون الذي يُفتح على النقد فيظلّ قادرًا على التجدد والاستجابة للتحولات المجتمعية. وهكذا،

[1] – المرجع نفسه، ص. 132.

[2] – فيصل محمد البحيري، القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند إميل دوركايم، القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2018، ص. 90.

[3] – سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص. 143.

[4] – محمد حسن حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص. 146.

فإن القيمة الحقيقية لأي نظام قانوني لا تُقاس بعدد نصوصه أو صرامة إجراءاته، بل بقدرته على أن يكون أداةً للتحرّر الإنساني لا وسيلةً للهيمنة.

النتائج

الفقرة الأولى:

تُبرز الدراسة أن القانون، من منظور النظريات النقدية، ليس نظامًا محايدًا أو تجريديًا كما تزعم المقاربات الوضعية، بل هو نتاج اجتماعي مركّب يعكس علاقات القوة والمصالح داخل المجتمع. فالمقاربات الماركسية والفوكوية والاتجاهات القانونية النقدية أظهرت أن النصوص القانونية لا تنفصل عن الظروف التاريخية والسياسية التي تنتجها، وأن الحياد القانوني ما هو إلا بناءٍ أيديولوجي يخفي خلفه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثمّ، فإن فهم القانون يتطلّب دراسة البنية الاجتماعية التي أنجبته، لا الاكتفاء بتفسيره ضمن حدوده الشكلية.

الفقرة الثانية:

تبيّن من التحليل أن القانون يمارس دوره كأداة ضبط اجتماعي متعددة الأوجه؛ فهو من جهة يحقق النظام والاستقرار، لكنه من جهة أخرى يُستخدم لترسيخ أنماط معينة من الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية. ومن هذا المنطلق، فإن النظرية النقدية تُعيد تعريف العدالة باعتبارها مشروعًا اجتماعيًا مفتوحًا لا يكتمل بوجود القانون، بل يتحقق عندما يكون القانون نفسه خاضعًا للنقد والمساءلة. فكل منظومة قانونية تُقصي النقد تتحوّل بمرور الوقت إلى وسيلة لإعادة إنتاج الوضع القائم، لا إلى أداة للتغيير.

الفقرة الثالثة:

تكشف النتائج أيضًا أن الطريق نحو قانون أكثر عدالة يمرّ عبر تبنّي منهج نقدي في دراسة التشريعات وتطبيقها، منهج يربط بين القانون والاقتصاد والسياسة والثقافة بوصفها مجالات مترابطة لا يمكن فصلها. إنّ إدماج البعد الاجتماعي في التفكير القانوني يُعدّ خطوة ضرورية نحو تجاوز الفجوة بين النص والممارسة، وبين العدالة النظرية والعدالة الواقعية. فالقانون الذي يستمد شرعيته من وعي المجتمع ومشاركته يكون أكثر قدرة على حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة، بينما القانون الذي يُفرض من الأعلى دون مساءلة يبقى أداةً لإدامة التسلط لا للتحرر.

المصادر والمراجع

1. البحيري، فيصل محمد. القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند إميل دوركايم. القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018.
2. بكر، عصمت عبد المجيد. نظرية العقد في القوانين المدنية العربية: دراسة مقارنة بين القوانين المدنية العربية ومشروع القانون المدني العربي الموحد مع الإشارة إلى أحكام الفقه الإسلامي ودور تقنيات الاتصال الحديثة في إبرام العقد. بيروت: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

3. جميل، سالم. قراءات مختارة في دراسات القانون والمجتمع (الجزء الأول). رام الله: مركز دراسات القانون والمجتمع، 2015.

4. الديمقراطي العربي، المركز. دراسات في الديمقراطية ونقد القانون: تطبيقات النظرية التداخلية على المعرفة القانونية المغربية. برلين/أكادير: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وجامعة ابن زهر – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2021.

5. عبد الرحمن، طارق. القانون والمجتمع: ثقافة قانونية في التشريعات الإماراتية. دبي: دار الآفاق العلمية للنشر والتوزيع، 2024.

6. عبد الرحمن، كلثم. النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت وتشكيل النقد العربي المعاصر. القاهرة: دار لوسيل للنشر والتوزيع، 2018.

7. ستيفن إريك برونر. النظرية القانونية النقدية (Critical Legal Theory) في: فلسفة القانون: مقدّمة قصيرة جدًا. بغداد: دار النشر المعنيّة، دون تاريخ.

8. سامية لموشية. المدخل للعلوم القانونية – نظرية القانون. الجزائر: دار هومة أو دار بلقيس، دون تاريخ.

9. مركز تبيّن للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. "العدد الخمسون من مجلة تبيّن للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية." الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.